

Distr.: General
9 January 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الاستثنائية

محضر موجز للجلسة ٥٧٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة أبাকা

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المجمعان، والتقرير الدوري الخامس
لغواتيمالا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المجمعان،
والتقرير الدوري الخامس لغواتيمالا
(CEDAW/C/GUA/5، CEDAW/C/GUA/3-4)
و CEDAW/PSWG/2002/EXC/CRP.1/Add.6
و CEDAW/PSWG/2002/EXC/CRP.2/Add.3 (تابع)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ السيد مولينا أفيليس، والسيدة باريرا، والسيد مجيا مونزون، والسيدة كرفانتيس توبياس، والسيدة سوبيرانيس (غواتيمالا) أماكنهم إلى مائدة اللجنة.

المواد ١ إلى ٥ (تابع)

٢ - تم عرض شريط فيديو تسجيلي قصير عن وضع المرأة في غواتيمالا.

٣ - السيدة سوبيرانيس (غواتيمالا): قالت إن آثار عقود من العنف والصراع المسلح الداخلي على المرأة في غواتيمالا عديدة ومن الصعب التغلب عليها، وأشارت إلى أن من بين كل أربع ضحايا للعنف امرأة. ومضت تقول إن غواتيمالا في جهودها لمعالجة احتياجات الضحايا، أدرجت برنامجا شاملا لبناء السلام في عملياتها الرامية إلى تحقيق الوفاق الوطني. ومواصلة لتلك العملية، تتخذ الحكومة تدابير لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام، والأخذ باللامركزية، وتقوية السلطة المحلية، ومنح أولوية لحقوق السكان الأصليين، وتعزيز حقوق المرأة، وتقليل الفقر، وتعزيز التنمية الريفية. واختتمت بقولها إن النساء اللاتي فقدن أزواجهن

أثناء الصراعات المسلحة الداخلية يقمن بدور نشط في كثير من تلك البرامج.

٤ - السيد مولينا أفيليس (غواتيمالا): قال إنه فيما يتعلق بالفقر في غواتيمالا، تواجه الحكومة حقائق ميزانية ومالية، فضلا عن القيود العملية التي تحد من مقدرتها على تحصيل العائدات الضريبية. ومضى يقول إنه توجد تناقضات تبث على الدهشة في غواتيمالا بين الأقلية الغنية والغالبية العظمى من السكان الفقراء الذين يعيش معظمهم في التجمعات السكانية الريفية والحضرية المهمشة، والنساء الفقيرات اللاتي يواجهن صعوبات خاصة في تلبية احتياجاتهن.

٥ - السيدة سوبيرانيس (غواتيمالا): قالت إن الحكومة دعمت عددا من المبادرات التي قدمتها المنظمات النسائية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، عن طريق نظام الحصص. فبعد مواجهة معوقات عديدة، وضع قيد الاستعراض تدبير يهدف إلى ضمان إدراج المرأة فيما يسمى "القوائم المشتركة" للمرشحات للمناصب السياسية، كجزء من برنامج الإصلاح الانتخابي.

المواد ٧ إلى ٩

٦ - السيدة غونزاليس، والسيدة ريغازولي: أعربتا عن الأمل في أن تمضي الإصلاحات السياسية في غواتيمالا بخطى أسرع.

٧ - السيدة فينغ سوي: أشارت إلى أن السكان الأصليين يشكلون جزءا كبيرا من السكان في غواتيمالا، ورحبت بوجود ثلاث نساء من السكان الأصليين ممثلات في الكونغرس. وطلبت المزيد من المعلومات بشأن تمثيل النساء الأصليات في الأحزاب السياسية، وعلى شتى مستويات صنع القرار في الآليات الوطنية للنساء وفي الحكومة

طلبت توضيحاً بشأن الاتفاقية التي أبرمت مؤخراً بين وزارة العمل والمؤسسات الكورية، وما إذا كانت هناك جنسيات أخرى تمتلك مصانع صناعات تحويلية في غواتيمالا، وما إذا كانت هناك برامج توعية للنساء العاملات في تلك الشركات تم تنفيذها بواسطة السلطات الحكومية أو منظمات غير حكومية.

١٢ - السيدة غونزاليس: أعربت عن الأمل في أن تستمر التدابير والبرامج الحالية للتنمية التعليمية للفتيات، وخاصة تلك التي تهدف إلى تضيق الفجوة في مستويات التعليم بين البنين والبنات. وأشارت مع القلق إلى أنه بالرغم من أن معدلات الأمية ما زالت مرتفعة جداً بالنسبة للنساء الأصليات، وكذلك بالنسبة للسكان الإناث ككل، فإن الإنفاق على التعليم انخفض.

١٣ - وتساءلت عن العقبات "الثقافية" التي تعترض إمكانية وصول النساء الريفيات إلى الرعاية الصحية، وكذا الانخفاض الكبير في المعدلات الإجمالية للخصوبة المشار إليها في إجابات الوفد على أسئلة اللجنة.

١٤ - الرئيسة: تحدثت بصفتها الشخصية، فأعربت عن موافقتها على وجود حاجة لإعادة توطين السكان في بلد تعرض لسنين طويلة من الحرب، ولكنها أكدت على أهمية أن يؤخذ في الحسبان أن المسائل التناسلية للنساء أكبر بكثير من رعاية الأطفال إذ تتضمن سلسلة من الاهتمامات الصحية والمشاكل الأخرى مثل العنف المنزلي. ومضت تقول إنه في هذا السياق، لم تقدم بعد أية معلومات بشأن البرامج التي تدعم الصحة العقلية للمرأة وإعادة تأهيل النساء ضحايا الصراع المسلح في غواتيمالا. وأشارت كذلك إلى المعدلات المرتفعة للخصوبة ووفيات الأمومة، وركزت على الارتباط المباشر بين هاتين الظاهرتين وعلى الحاجة إلى تخفيضهما. ومضت تقول إن التقرير لم يتضمن أيضاً أي معلومات

بشكل عام، وكذا مزيد من المعلومات عن أي سياسات لتشجيع مشاركة النساء الأصليات في السياسة والحياة العامة.

٨ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): قالت إنه في الوقت الذي ما زالت فيه مشاركة الإناث في الحياة العامة محدودة نسبياً، فإن عدداً من مسؤولي الحكومة، منهم وزيرة الثقافة، من النساء الأصليات، وكذلك أغلبية أعضاء اللجنة التنسيقية للمنتدى الوطني للمرأة.

٩ - ومضت تقول إن ثمة ست نساء مرشحات لمناصب الوكالة الوطنية شاركن في انتخابات عام ١٩٩٩ في أربع مناطق وكذا أربع نساء أصليات مرشحات لبرلمان بلدان أمريكا الوسطى؛ كما تم تعيين أربع نساء أصليات في مناصب قضائية.

المواد ١٠ إلى ١٤

١٠ - السيدة فريير غوميز: طلبت بياناً بأكبر التغيرات التي يجري إدراجها في إصلاح قانون العمل والمقدمة من منظمات غير حكومية إلى وزارة العمل، كما طلبت بياناً عن مشاركة الأمانة الرئاسية لشؤون المرأة في دعم هذا المقترح. كما استعلمت عن التاريخ الذي من المحتمل أن يتم فيه النظر في الإصلاحات المقترحة لقوانين الخدمة المدنية والضمان الاجتماعي، وما إذا كانت الضمانات المتعلقة بعمال الخدمة المنزلية قد تمت صياغتها في سياق التشريع الحالي أو أنها تشكل مقترحا جديداً.

١١ - ومضت تقول إن تقديم مزيد من المعلومات بشأن التقدم المحرز والنتائج المتحققة لبرنامج الإصلاح الحالي سيكون مفيداً، وكذا المعلومات المتعلقة بوضع النساء العاملات في شركات الصناعة الكورية العاملة في المناطق الحرة (ماكيلا). وفي حين أعربت عن قلقها الخاص بشأن التفاقم الظاهر في الظروف التي تعمل في ظلها تلك النساء،

الأطفال محظورة بصفة عامة أو محظورة فقط في ظل ظروف معينة، وسألت عن نوع الحماية الممنوحة لتمكين الأطفال العمال من الانتظام بالمدراس. واسترسلت تقول إنه بالرغم من أنه من المستحيل، في هذا الاقتصاد الفقير، إنفاذ حظر عمالة الأطفال والامتناع للاتفاقيات الدولية المعنية بعمل الأطفال، فإنها ترغب في أن تعرف ما هي سياسة الحكومة بشأن ذلك الحظر وكيف يتم إنفاذها.

١٨ - ومضت تقول إنه من المثير للاهتمام معرفة الإجراء الذي تتخذه الحكومة لضمان احترام حقوق العمل لعمال المنازل. وأضافت أن المفروض أن تقوم وزارة العمل والضمان الاجتماعي بإحاطة النساء علما بحقوقهن، وسألت عن إجراءات الإنفاذ الجاري إعمالها، وما إذا كانت الحكومة تتخذ المبادرة بتوجيه الاهتمام إلى أرباب الأعمال أو فرض غرامات إدارية عليهم.

١٩ - واسترسلت تقول إنه من المشجع معرفة أن وحدة المرأة العاملة في وزارة العمل والضمان الاجتماعي تعزز من مشاركة المرأة في اتحادات العمال، بيد أنها تساءلت عما إذا كان هذا التعزيز وما يقدم من معلومات إلى المرأة يمثلان الحد الأقصى لما تبذله الوزارة من جهود في هذا الصدد، وتساءلت عن الذي يجري فعله في مجال الاهتمام الجنائي والإنفاذ الإداري.

٢٠ - ورحبت باهتمام الحكومة بإسكان الأسر الفقيرة وريبات الأسر، وكذا البيانات المصنفة حسب الجنس الواردة في الفصلين ٢ و ٣ من التقرير، وإن كانت تود لو تم شرحها بمزيد من التفصيل. وأعربت كذلك عن ترحيبها بالملكية المشتركة للزوجين المتعاشين، وتساءلت عما إذا كانت هذه الملكية المشتركة إجبارية للزوجين المتزوجين، وما إذا كانت تغطي الملكية الزوجية الحضرية، أم أنها تغطي فقط الأراضي

فيما يتعلق بالكحول، وإساءة استعمال العقاقير والمؤثرات العقلية، بالرغم من أنه سيكون من المعقول افتراض أنه قد تم اللجوء إليها على الأقل بواسطة بعض السكان من الإناث في سياق تعرضهن للعنف والاضطراب الاجتماعي الذي ساد في غواتيمالا لمدة طويلة.

١٥ - السيدة جبر: أشارت إلى أن المشاكل الكبرى، مثل الفقر، لها أثر على التعليم وارتفاع مستوى الأمية فيما بين الفتيات، وتؤثر من ثم على توظيف النساء، وأضافت أنه من الواضح أن ذلك يستدعي علاجاً سريعاً. وأوضحت أن الأفكار المسبقة بشأن عمل المرأة تعني أن النساء مرتبطات بنوعيات معينة من الوظائف. وسألت عما إذا كان هناك تفكير في أي قوانين لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين في كل المجالات. وأضافت أنها مهتمة بصفة خاصة بأن تلم بظروف عمل نساء السكان الأصليين.

١٦ - واسترسلت تقول إنها تود أن تعرف كيف تقوم السلطات بحماية النساء في القطاع غير المنظم، ولا سيما اللاقي يعملن لدى الأسر - من الاستغلال والمعاملة غير الإنسانية وبعضهن لا تدفع لهن أجور. وقالت إن غواتيمالا، كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي أن تضمن اتخاذ خطوات لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. واحتتمت بقولها إنها مهتمة أيضاً بأن تعرف الظروف الصحية لنساء السكان الأصليين، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.

١٧ - السيدة ليفنغستون راداي: قالت إنها منزعجة من ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الأجور والإنتاجية في غواتيمالا، مما يؤثر في النساء أكثر من الرجال، وإن هذا يتضح بجلاء في عملهن بدون أجر في الزراعة. وأضافت أن فقرهن يسهم إسهاماً جلياً في المعدل المرتفع لعمالة الأطفال. وذكرت أنه غير واضح من التقرير ما إذا كانت عمالة

مدونات لقواعد السلوك خاصة بها، ومعهد غواتيمالا للضمان الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد، وهيئة تنسيق غير حكومية. وأضافت أن مهمتها تتمثل في تحديد شركات صناعات التصدير التي تصر على انتهاك حقوق عمالها من أجل تدريب أرباب العمل والعمال وتعريفهم بحقوقهم والتزاماتهم، ومن أجل أن تستحدث، بالاشتراك مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي ومؤسسات الدولة آليات مراقبة لضمان الالتزام بالقوانين المحلية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٥ - ومضت تقول إن مشروع تعزيز حقوق المرأة العاملة في مجال العمل والدفاع عن هذه الحقوق، بالتنسيق مع المكتب الوطني لشؤون المرأة والأمانة الرئاسية لشؤون المرأة، ينظم حلقات دراسية وحلقات عمل لتدريب النساء فيما يتعلق بحقوقهن. كما يتم تدريب المديرين ورؤساء المناطق لمراعاة المنظور الجنساني في برامجهم ومشاريعهم. وأضافت أنه يجري بذل الجهود لتنسيق البرامج لتدريب النساء العاملات فيما يتعلق بحقوقهن، وأنه تجري مشاورات مع اتحادات العمال بقصد تعزيز فهم قوانين العمل. وأضافت أنه تم تقسيم وزارة العمل والضمان الاجتماعي إلى ثماني مناطق لا مركزية بحيث يستطيع العمال من الجنسين حضور حلقات دراسية عن أنظمة العمل.

٢٦ - ومضت تقول إن غواتيمالا صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأن وزارة العمل والضمان الاجتماعي تقدم تدريباً للشركات عن هذه الاتفاقية. وواصلت حديثها قائلة إن من الطبيعي أن ترغب السلطات في القضاء على عمل الأطفال، ولكن الواقع في البلد جعل ذلك أملاً كاذباً. وذكرت أن الحد الأدنى للسن الذي يسمح فيه بالعمل بموجب قانون العمل يلتزم بالحد الأدنى الوارد في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨. وتبعاً لذلك، أنشئت بعد

الريفية، على النحو الوارد ضمناً في التقرير (CEDAW/C/GUA/5).

٢١ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): قالت إن الفريق التابع للأمانة الرئاسية لشؤون المرأة، بالاشتراك مع المكتب الوطني لشؤون المرأة، والذي يعمل على إصلاح قانون العمل، وضع إجراء ليس لتعديل الأحكام فحسب وإنما أيضاً لمراعاة المنظور الجنساني في القانون بأكمله.

٢٢ - السيدة باريرا (غواتيمالا): قالت إن المزايا الممنوحة لعمال المنازل بموجب المادة ١١٢ من الدستور، كحد أدنى من الضمان الدستوري، هي نفس المزايا التي يتمتع بها العمال في القطاعات الأخرى، وأن قانون العمل المنقح سوف يمنح استثناء من أي مواد من الدستور تخالف ذلك المبدأ.

٢٣ - واسترسلت تقول إن إصلاح قانون العمل ينطوي على أحكام بشأن مسؤولية الأمومة والأبوة، والقضاء على عمل الأطفال، وأنه يذكر أيضاًعاملات الزراعة، لأن عملهن اعتبر على الدوام مجرد عمالة ملحقمة بعمالة الذكور، وأنه لم يسبق أن حظيت المزايا الخاصة بهن بضمان. ومضت تقول إنه من بين شركات الصناعة العاملة في المناطق الحرة البالغ عددها ٢٢٤ شركة والتي تشكّل الأصول الكورية فيها ما نسبته ٦٩ في المائة، و ٢٣ في المائة غواتيمالية، و ٤ في المائة أمريكية، وأما الباقي ونسبته ٤ في المائة فمن دول أخرى. وأضافت أن الأغلبية الساحقة لهذه الشركات تقع في مدينة غواتيمالا، والمدن الكبيرة الأخرى، وأن جميعها لديها إمكانية الوصول إلى درجات متنوعة من العناية الطبية.

٢٤ - واسترسلت تقول إن مفتشي العمل يحققون في الشكاوى المسجلة لدى وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وأنه في ضوء المخالفات المستمرة تم تشكيل هيئة لإنشاء آليات لضمان الانصياع لقوانين العمل ومراقبة إنفاذها. وهي تتألف من ممثلين لشركات الصناعات التحويلية التي لديها

٢٩ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): قالت إن ثمة قانوناً جديداً ينص على المساواة في التمثيل الزوجي والمسؤولية في المنزل والإدارة المشتركة للممتلكات الزوجية. وأضافت أن الحكم الوارد في المادة ١١٤ من القانون المدني والذي يستطيع الزوج بمقتضاه منع زوجته من المشاركة في أنشطة خارج المنزل، قد ألغي. وأوضحت أن الملكية المشتركة للأرض بواسطة الزوجين قد عززت القدرة التفاوضية للمرأة داخل المنزل، وكذلك الملكية المشتركة للأزواج بحكم الواقع والملكية للمرأة العازبة.

٣٠ - واسترسلت تقول إنه من بين العقبات الثقافية التي تحول دون حصول النساء على رعاية صحية ملائمة الفكرة القائلة بأن أخذ عينات مهبلية أمر لا ينطوي على احتشام، وأوضحت أن معارضة تنظيم الأسرة متجسدة بشكل راسخ في بلد شديد التدين كغواتيمالا حيث يسود اعتبار أن منع الحمل خطيئة أخلاقية. واختتمت بقولها إن وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي أحرزت بعض التقدم في هذا الصدد.

٣١ - السيد مولينا أفيليس (غواتيمالا): قال إنه لم يكن يوجد أي برنامج للصحة التناسلية عندما تولت الإدارة الحالية الحكم، ولكن الحكومة الجديدة لديها برنامج وطني للصحة التناسلية. وأضاف أنه يوجد برنامج وطني للصحة العقلية، ولكنه أيضاً واجه عقبات ثقافية أثرت ليس فقط من السكان وإنما أيضاً من مقدمي الرعاية الصحية أنفسهم.

٣٢ - ومضى يقول إنه في الماضي لم تكن لدى النساء إمكانية الوصول إلى موانع الحمل أو إلى التعقيم بدون موافقة مباشرة من أزواجهن. بيد أنه حدث مؤخراً أن نجحت السلطات في إزالة جميع الحواجز المهنية الطبية التي تعترض تنظيم الأسرة، بما في ذلك متطلبات موافقة الشريكين معاً، واستخدام عمر المرأة كمعيار للحصول على موانع الحمل.

وقت قصير لجنة نتيجة لدراسة استقصائية ثلاثية أجريت عام ١٩٩٩، وذلك للتحقق من آراء الهيئات الثلاث المعنية بعلاقات العمل بشأن إنفاذ ذلك القانون، وهو ما أدى إلى وضع خطة لمنع عمل الأطفال وحماية العاملين المراهقين.

٢٧ - وفيما يتصل بالبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، قالت إن كل دولة مطلوب منها أن تحدد القطاعات التي تنطوي على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها. ومضت تقول إن وزارة العمل والضمان الاجتماعي تضع تدابير لتمكين العمال الفقراء من رفع قضايا المخالفات أمام المحاكم. وأضافت أن غواتيمالا صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالسكان الأصليين والشعوب القبلية في البلدان المستقلة، وأن التدريب فيما يتعلق بحقوق العمل يقدم للنساء الأصليات. ومضت تقول إنه في حين تشارك النساء في نقابات العمال، فإنهن يفعلن هذا في الغالب كعضوات عاديّات وأنهن نادراً ما يعملن في لجان تنفيذية أو بصفة استشارية. وأضافت أنه تم عقد حلقتي عمل لتوعية أكثر النقابات تمثيلاً في البلاد بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها النساء في مناصب أعلى.

٢٨ - وواصلت حديثها قائلة إن هناك عدة صناديق وبرامج تساعد الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف، وتقدم قروضا مضمونة للعاطلين لكي ينشئوا مشاريعهم الصغيرة، وتقدم منحاً دراسية، وتساعد على إدماج العاملين المعاقين في سوق العمل؛ وأنه يتم التشاور في هذا الصدد مع المعاقين نتيجة للصراعات المسلحة. وذكرت أن وزارة العمل تؤكد لشتى القطاعات على أهمية الالتزام بالمبادئ الدولية. وأنه عملاً بالاتفاقية الثلاثية لمنظمة العمل الدولية رقم ١٤٤ تم إنشاء لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن أرباب الأعمال واتحادات العمال لحثهم على الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

أن آلافاً من العاملين بالرعاية الصحية تلقوا تدريباً في مجال تنظيم الأسرة، وأنه تم تصميم كتيب تدريب لكي يصل إلى الناس في المناطق النائية.

٣٦ - وتابع حديثه قائلاً إنه تمت دراسة سلسلة من القواعد والأنظمة المتعلقة بتنظيم الأسرة، وهي عملية توفر أيضاً معلومات لصنع القرار والحوار السياسي. وذكر أن الحكومة أنشأت سبعة مراكز تعليم كل منها متخصص في ميدان مختلف من ميادين الصحة، وقامت بتوفير معدات المستشفى الضرورية اللازمة لتقديم خدمات تنظيم الأسرة، وتوفير لوازم غرف العمليات والأجهزة التقنية والأجهزة السمعية - البصرية والحواسيب.

٣٧ - ومضى يقول إنه في أعقاب الصراع المسلح، توجد أزمات صحية عقلية خطيرة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المهمشة. وقد أنشئ برنامج للصحة العقلية تحت رعاية وزارات الصحة العامة والضمان الاجتماعي والتعليم. وقد قامت حكومة الولايات المتحدة بتوفير تمويل لتوسيع نطاق برنامج الصحة العقلية، وخاصة في أكثر المناطق تأثراً بالصراع.

٣٨ - وفي معرض الإجابة على الأسئلة التي أثيرت بشأن البرنامج الوطني للصحة التناسلية، قال إن إجمالي معدل الخصوبة قد انخفض، وأنه من المتوقع بالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أن يصل المتوسط الوطني إلى ٤,١.

٣٩ - وأضاف يقول إن الدراسة الاستقصائية الوطنية عن صحة الأم والطفل، التي أجريت مؤخراً في ١٩٩٨-١٩٩٩، كشفت عن أن معدل وفيات الأمهات كان ١٩٠ حالة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية. وأضاف أن آخر البيانات، التي لم تنشر بعد، أوضحت أن وفيات الأمهات آخذة في الانخفاض في مناطق شتى، بمعدل يصل إلى ١٧٠ و ١٨٠

وأضاف أن الدستور يضمن حرية الزوجين في أن يقررا عدد أطفالهم والمسافة الزمنية بين كل طفلين. وواصل حديثه قائلاً إن كثيراً من المراكز والعيادات الصحية مجهزة بوسائل للتشخيص المبكر لأعراض السرطان وأعراض سن اليأس.

٣٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه أثناء فترة العام والنصف التي نُفذ فيها البرنامج، وُجِّهت أنشطة تنظيم الأسرة لتحسين مهارات ومعرفة موظفي الصحة من أجل توفير نوعية عالية من الخدمة عن طريق المعلومات والخدمات الاستشارية والمعرفة التقنية. وذكر أنه تم إنجاز العمل على مستويات كثيرة لضمان التوافر الكافي لموانع الحمل في جميع المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة العامة. وثمة فريق فني مشترك بين الوكالات يتمتع بخبرة في الإعلام والتعليم والاتصالات، تم تشكيله لدعم تقديم المشورة لموظفي الإعلام والتعليم في جميع جوانب الصحة التناسلية.

٣٤ - واسترسل يقول إنه في فترة تنفيذ البرنامج - كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ - أدى التحسن في إمكانية الوصول إلى خدمات المعلومات والتعليم والاتصالات إلى زيادة عدد مستخدمي وسائل منع الحمل. وأضاف أن النسبة المئوية للمراكز الصحية التابعة للوزارة التي تقدم وسيلة أو أكثر من وسائل منع الحمل ازدادت من ٥٢ في المائة إلى ٨١ في المائة أثناء تلك الفترة. وقال إن المعلومات المتعلقة بالبرنامج تم نشرها على نطاق واسع باللغتين الإسبانية والمالايانية.

٣٥ - وواصل حديثه قائلاً إن المنشورات المتعلقة بتنظيم الأسرة تم توزيعها على الدوائر الصحية في جميع أرجاء البلد. وذكر أن ثمة مركزاً وطنياً للتدريب في ميدان الرعاية الصحية يعمل حالياً في مستشفى أمراض النساء والولادة التابع لمعهد الأمن الوطني، وأنه تم تدريب ٦٠ طبيباً و ٤٨ من الممرضين من ١٨ مستشفى على جراحة منع الحمل الطوعية. وأوضح

٤٢ - وأقر بأن المرأة، ولا سيما فيما بين السكان الأصليين، تأثرت تأثراً كبيراً بالأمية، وأن الحكومة تدرك الحاجة إلى أخذ الاعتبارات الثقافية في الحسبان. وذكر أن ثمة أهمية كبيرة تُعلق على تعزيز التعليم ثنائي اللغة واستخدام اللغات المحلية. وأضاف أنه تم تكريس عناية كبيرة لزيادة التحاق الفتيات بالمدارس.

٤٣ - ومضى يقول إن المشكلات المتعلقة بالعنف المنزلي ضد المرأة تفاقمت من جراء ثقافة الصمت، حيث إن المسائل التي تؤدي إلى السلوك العنيف لا يعتبر من اللائق مناقشتها خارج دائرة الأسرة. واسترسل يقول إن ثمة عدم ثقة عميقة الجذور حيال السلطات وذوي الأدوار الآخرين من خارج المجتمعات المحلية. وأضاف أن من المهم التعريف بمفاهيم الحياة الأسرية التي لا تصور العنف داخل الأسرة باعتباره مقبولا وعاديا.

٤٤ - وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال إن المشاريع التي تستهدف المراهقين والمراهقات تحاول أن توضح أخطار هذا الوباء.

٤٥ - واختتم بقوله إن الحكومة تعتقد أن أفضل وسيلة لمكافحة عمل الأطفال هي توفير المنح الدراسية لتعليم الأطفال، وأنها من أجل بلوغ هذه الغاية خططت لزيادة منحها في العام القادم.

٤٦ - السيدة تفارس دا سيلفا: أشارت إلى الإجابات على قائمة المسائل والأسئلة (CEDAW/PSWG/2002/EXC/CRP.2/Add.3) التي ذكرت أن النساء في جميع القطاعات يتلقين نفس المزايا وأن عمليات التفتيش المنتظمة تجرى في قطاع صناعات المناطق الحرة (ماكايلا) من أجل التحقق من مراعاة القوانين. وأضافت أن التقرير الدوري الخامس قدم منظورا مزعجا نوعا ما بشأن هذه المسائل. وأنها لذلك ترحب بجهود وزارة العمل

تقريبا وأنه يمكن أن يُستنتج من ذلك أن البرنامج الوطني للصحة التناسلية له أثر إيجابي بالفعل.

٤٠ - وتابع حديثه قائلا إن الحكومة أبرمت اتفاقيات مع منظمات غير حكومية لتوفير الرعاية الصحية والخدمات الأساسية للنساء والأطفال على مستوى المجتمع المحلي. وذكر أن الحكومة الحالية نجحت في زيادة عدد هذه الاتفاقيات من ٥٦ إلى ١٦٠ اتفاقية، أُسند كل منها إلى منظمة غير حكومية مختلفة ذات اختصاص يتعلق بفئة محددة من السكان يتراوح عددها من ٧٠٠٠ إلى ٣٢٠٠٠ نسمة. واسترسل يقول إن الأنشطة المنفذة في إطار تلك الاتفاقيات تتضمن نطاقا من الخدمات والبرامج الطبية يتعلق أساسا بمحالي الوقاية والتعليم. وأضاف أنه بعد ١٨ شهرا حقق البرنامج نتائج إيجابية في مكافحة الأمراض المعدية، بفضل نجاح حملة التحصين التي تمت في إطاره. وذكر أن من بين المسائل ذات الأهمية البالغة للحكومة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والنضال للتصدي للعدوى. واختتم بقوله إن الحكومة تستفيد من اللامركزية بالعمل في المناطق المحدودة جدا لتوفير المعلومات والرعاية الطبية للمجتمعات المحلية.

٤١ - السيد ميجيا مونزون (غواتيمالا): قال إن الحكومة تعزز برنامجها المتعلق بتعليم المرأة، تحت إشراف إدارة تعليم الأسرة، مع التركيز على الأسرة والمدرسة، من أجل تعزيز المشاركة النشطة للمرأة مع أعضاء الأسرة الآخرين في حل المشاكل التي تؤثر في حياة الأسرة. وأضاف أنه على مستوى المجتمع المحلي يتم تعزيز حقوق النساء والسكان الأصليين بقصد توفير فرص متكافئة لجميع السكان المحليين في المناطق الريفية والهامشية. وأوضح أن الاستراتيجية المعنية بتعليم الأسرة، والتي تنفذ بالتنسيق مع منظمات غير حكومية، تشجع التعليم والمشاريع المنتجة، وتؤكد على مشاركة المرأة، لمساعدة المجتمعات المحلية على تلبية احتياجاتها الخاصة.

خبرة عملية من خلال تعليم القراءة والكتابة، للنساء أساساً، استلهمت عن مدى نجاح ذلك البرنامج.

٤٩ - وطلبت بيانات عن أعضاء هيئة التدريس الإناث في المعاهد العلمية العليا، ومستويات توظيفهن، ومراتبهن الإدارية والعلمية. واستلهمت عن توزيع النساء في المجالات الأكاديمية فيما بين مختلف التخصصات وقالت إن المسألة بالغة الأهمية في تغيير المفاهيم والأنماط. فبخلاف العمل كنماذج للأدوار، تستطيع النساء في هذه المناصب أن تحدد خطط البحوث، كما يستطعن أن يخدمن كعوامل مساعدة لتغيير المناهج الدراسية ومحتوى الدورات الدراسية بهذه المعاهد. وتساءلت إن كانت هناك نساء أصليات في مناصب أكاديمية.

٥٠ - السيدة ريغازولي: هنأت حكومة غواتيمالا على برامجها التي أنشئت بعد إبرام اتفاقيات السلام. ومضت تقول إنه من الصعب دائماً بالنسبة للمراقبين فهم المعاناة المتكبدة خلال فترات الحرب الطويلة. ومضت تقول إن غواتيمالا تستحق الثناء لمستوى التقدم الذي أحرزته. وأضافت أنها تتطلع إلى تلقي مزيد من البيانات المحددة في التقارير المستقبلية التي تُقيّم تقدم المرأة في مجتمع غواتيمالا، وتتوقع مزيداً من التقدم في تعزيز تعليم القراءة والكتابة ومشاركة النساء الأصليات على المستوى المحلي وفي الحياة السياسية. وثمنت لحكومة غواتيمالا كل النجاح في بناء الأمة.

٥١ - السيدة منالو: قالت إن كون البغاء قانونياً في غواتيمالا يرتب مسؤولية على الحكومة في حماية البغايا. وسألت عن التدابير التي اعتمدها الحكومة لمنع انتشار العدوى من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وأضافت أن الفضول يدفعها لمعرفة المزيد عن البغاء السري، وكيف يمكن إسباغ

والضمان الاجتماعي، من بين جهات أخرى، لحماية النساء العاملات، وأعربت عن أملها في أن التقرير القادم سوف يظهر تحسناً كبيراً. وتساءلت عما إذا كان التعديل المقترح في قانون العمل يمكن أن يؤكد حقوق العاملين وما إذا كان مشروع تعزيز حقوق العاملات وحمايتهما سيتناول المشاكل على النحو المبين في التقرير وكما أوضحته مصادر مستقلة.

٤٧ - وأعربت عن سرورها من أن الإجابات الشفوية على الاستفسارات التي أثيرت في إطار المادة ١٢، بشأن تنظيم الأسرة، كانت أكثر تشجيعاً من المعلومات التي قدمت في التقارير الدورية. وأضافت أن مسألة وجود سياسة وطنية للصحة التناسلية لم تحظ بإجابة. وأعربت عن إعجابها الشديد بالجهود المبذولة في التعليم والمعلومات والاتصالات وزيادة التوعية بين جميع السكان، إذ أنها بالغة الأهمية بالنسبة لدولة كغواتيمالا حيث تعتنق قطاعات كبيرة من السكان آراء محافظة. وفي معرض الإشارة إلى أن توفير المعلومات والتعليم ليس من مسؤولية نظام الصحة وحده، تساءلت عما إذا كانت وكالات الخدمات الاجتماعية أو وسائط الإعلام تشارك في تناول مسألة الإعلام العام، وذلك في المقام الأول لضمان عدم استبعاد السكان المحليين الذين يعيشون في مناطق نائية. وأعربت عن اهتمامها بأن تعرف ما إذا كان الحصول على موانع الحمل يتم مجاناً.

٤٨ - السيدة آكار: أشارت إلى أن تركيز الحكومة على زيادة الالتحاق بالمدارس لم يتعامل بشكل فعال مع مسألة الأمية بين النساء، وخاصة فيما بين النساء الأصليات والأقليات الأخرى. ومن ثم فقد سألت عما إذا كانت هناك برامج خاصة لتعليم القراءة والكتابة للنساء، وفي حالة وجودها، ما هي النتائج التي تم تحقيقها. وفي معرض الإشارة إلى الفرع ٢-٢ من التقرير الدوري الخامس، الذي أشار فيه إلى برنامج يتطلب من طلاب المدارس الثانوية أن يكتسبوا

يتعلق بالنساء في قطاع صناعات المناطق الحرة (ماكويلا)، والصلة بين عمل الأطفال ووضع عمالة المرأة. ومضت تقول إنها تشاطر الشواغل المعرب عنها بشأن عدم إنفاذ القواعد المتعلقة بوضع عمال المنازل والنساء في قطاع صناعات المناطق الحرة (ماكويلا). ومضت تقول إنه ينبغي للوفد أن يقدم معلومات بشأن نهج إنفاذ القوانين الذي تنتهجه الحكومة، وعدد القضايا وإجراءات المحاكم المستخدمة لضمان مساءلة مؤسسات الأعمال التجارية الكبيرة عن معاملة موظفيها، وأيضاً عن أسلوب مراقبة التفتيش على الشركات.

٥٧ - وأومأت إلى الإشارة إلى نظام للتنظيم الذاتي في الشركات المشتغلة بالإنتاج في الصناعات بالمناطق الحرة (ماكويلا)، وحثت غواتيمالا على تقوية التدبير الثلاثي بين الاتحاد والإدارة والحكومة، من أجل ضمان مسؤولية القطاع الخاص. وسألت عما إذا كان المستثمرون الذين أنشأوا شركات في غواتيمالا يشاركون بنشاط في البرامج التي تسهم في تحسين القطاعات الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بأثر التعليم على عمل الأطفال. ومضت تقول إن من رأيها أنه ليس من قبيل الاستراتيجية الفعالة انتظار حدوث نمو اقتصادي قبل محاولة القضاء على عمل الأطفال. وأوضحت أن تجربة دول نامية أخرى أظهرت أن التعليم ساعد في إبعاد الأطفال عن القوى العاملة ومكن من زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل. واسترسلت تقول إن استغلال الأطفال يجب التصدي له بجميع الوسائل. وتساءلت عما إذا كانت قوانين التنظيم الذاتي تنفذ من خلال اتحادات أرباب الأعمال. وفيما يتعلق بالإلزام بتهيئة ظروف عمل ومزايا مناسبة للعاملين في المنازل، سألت عما إذا كانت هناك أنظمة بشأن العمل المنزلي، وإن كان يتم، وفي حالة وجودها، تنظيم العمل المنزلي من خلال تسجيل عقود التوظيف أو من خلال

الحماية بفعالية على النساء اللاتي يعملن في ظل هذه الظروف.

٥٢ - وفيما يتعلق ببرنامج الصحة العقلية، حثت على التركيز بشكل أكبر على الصحة العقلية للمرأة، مع مراعاة العبء الخاص العاطفي والنفسي الملقى عليها. وقالت إن الحكومة ينبغي أن تصمم برنامجاً واضحاً للمرأة في غواتيمالا في هذا الصدد.

٥٣ - وسألت عن الكيفية التي تدير بها الحكومة هجرة العمال المحليين. وتابعت تقول إن هناك منافع مشتركة محتملة يمكن استغلالها من هذه الهجرة لمجتمع غواتيمالا وللدول المتلقية، بشرط وجود الضمانات المناسبة. ومضت تقول إن التقرير الدوري التالي يمكن أن يعلق على التدابير المعتمدة لحماية نساء غواتيمالا اللاتي يهاجرن بحثاً عن العمل.

٥٤ - وطلبت كذلك مزيداً من المعلومات عن أحداث التحرش الجنسي في أماكن العمل في كل من القطاعين الخاص والعام.

٥٥ - وسألت عما إذا كانت النساء اللاتي يعملن في الاقتصاد غير المنظم أو في المشاريع الصغيرة يتلقين قروضا ميسرة. وأعلنت أيضاً عن رغبتها في أن تعرف ما إذا كان هناك هيكل أساسي فعال، مثل رعاية الطفل والتعاونيات، لدعم المرأة العاملة. وتساءلت إن كانت للنساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وإن كان يمكنهن تلقي المزيد من التدريب في مجال الخدمات اللاتي يقدمنها.

٥٦ - السيدة غونيسيكيير: أثنيت على غواتيمالا للمبادرات التي اتخذتها للوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية بالرغم من مشاكل مثل الفقر والعناء الاقتصادي والصراع المسلح الطويل المدى. وأعربت عن تقديرها، بصفة خاصة، للردود الوافية التي بددت بعض أوجه القلق التي ساورت اللجنة فيما

٦٢ - واسترسل يقول إن برنامج وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، قد وُضع بمشاركة منظمات غير حكومية. وإنه تم إحراز تقدم كبير بالجهود التي تُبذل لتعليم البغايا الممارسة الآمنة للجنس، بالرغم من أنه من الصعب الوصول إلى البغايا اللاتي يمارسن الجنس بدون ترخيص.

٦٣ - وأضاف يقول إن التعامل مع مسألة الهجرة الداخلية يمثل تحدياً كبيراً لحكومته. فكثير من العمال القادمين من الشمال الغربي ينتقلون إلى الأماكن الأكثر خصوبة من البلاد للحصول على عمل في الزراعة. وأضاف أن كثيراً من المهاجرين، بمن فيهم ربات الأسر الأرامل، فروا إلى المدن للهروب من الصراعات المسلحة. وأوضح أن معظم هؤلاء الأشخاص مهمشون اقتصادياً واجتماعياً، وأن كثيراً منهم يعاني من مشاكل عقلية وصحية نتيجة للصدمات النفسية.

٦٤ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): قالت إن هناك حاجة إلى نهج جديد حيال مسألة البغاء. وأضافت أن أحكام قانون الصحة الحالي ذات الصلة، على سبيل المثال، تركز على حماية عملاء البغايا وليس على حماية البغايا أنفسهن، وأن الضمانات القانونية لحماية حقوق البغايا تجري حالياً صياغتها بواسطة منظمة غير حكومية.

٦٥ - ومضت تقول إن الأمانة الرئاسية لشؤون المرأة وقّعت اتفاقية مع اللجنة الوطنية لحو الأمية تتعلق ببرامج تعليم القراءة والكتابة للبالغات، وإن مراحل هذه البرامج التي تلي تعلم القراءة والكتابة سوف تتضمن عنصر الصحة التناسلية.

٦٦ - السيد ماجيرا مونزون (غواتيمالا): قال إنه بالإضافة إلى مبادرات تعليم القراءة والكتابة الموضحة في التقرير الدوري الخامس تستخدم حكومته إذاعة المجتمع المحلي

سبل أخرى، وعن الآلية المتعلقة بإنفاذ القواعد والأنظمة التي تؤثر على العاملين في المنازل.

٥٨ - السيدة ليفنغستون راداي: أشارت إلى أن النسبة المئوية للنساء اللاتي يتلقين إعانات إسكان هي ١١ في المائة. وسألت عما إذا كانت النسبة المتبقية وهي ٨٩ في المائة مشكّلة من الرجال باعتبارهم رؤساء للأسر أو مشكّلة أساساً من أزواج وفقاً لسياسة الملكية المشتركة.

٥٩ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): أشارت إلى أن توافق الآراء الذي أدى إلى اعتماد قانون التنمية الاجتماعية، تم التوصل إليه بعد مؤتمر للأساقفة عُقد في غواتيمالا. وأضافت أن هذا يُظهر وجود دعم في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لتنمية خدمات تنظيم الأسرة.

٦٠ - السيد مولينا أفيليس (غواتيمالا): قال إن التنمية الحالية لسياسة الصحة التناسلية، في إطار قانون التنمية الاجتماعية، قد يسرها اعتماد هذا القانون. ومضى يقول إن الحكومة تعمل على أن يشعر مجتمع غواتيمالا بصفة عامة بأن هذه السياسة ملك له. وقال إن الصحة التناسلية سوف تتطور في النهاية لتصبح سياسة أصيلة للدولة لا يمكن تغييرها من جانب الحكومات المتعاقبة. ومضى يقول إنه حتى الآن، تشعر الحكومة بالرضا إزاء الدعم الواسع النطاق لسياستها وإنها مقتنعة بأن برنامجها الخاص بالصحة التناسلية سوف يكون قابلاً للاستمرار.

٦١ - وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على موانع الحمل، قال إن جميع مراكز تنظيم الأسرة التي تديرها وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي يتم مدّها بمجموعة واسعة من وسائل تحديد النسل لتوزيعها على الجمهور وفقاً لاتفاقية بين الوزارة والصندوق الوطني للسكان. ومضى يقول إن العدد الإجمالي لمستخدمي وسائل تحديد النسل، وخاصة موانع الحمل عن طريق الحقن، ازداد ازدياداً كبيراً.

حقوقهم. وأضافت أن الأحكام المتعلقة بالتحرش الجنسي في أماكن العمل أدرجت في التعديلات المقترحة لقانون العمل.

٦٩ - وتابعت حديثها قائلة إن من بين مهام اللجنة الثلاثية المنشأة مؤخراً، والتي تتألف من ممثلي منظمات أرباب الأعمال واتحادات العمال والحكومة، تعزيز مراعاة أرباب الأعمال لمعايير العمل الدولية، بما فيها القواعد المبينة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي انضمت غواتيمالا إليها. وأضافت أن التفتيش العمالي قد تم جعله لامركزي وأن عدد المفتشين ازداد.

٧٠ - ومضت تقول إن هناك برامج تدريب مهني خاصة للشابات اللاجئات والمعاد توطئتهن. وأضافت أنه يتم وضع برامج لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للعاملات في القطاع غير المنظم. كما تم إنشاء صندوق متجدد لتوفير الائتمان للنساء اللاتي يرغبن في إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، في الوقت الذي يتم فيه تزويد قادة المجتمع المحلي بالمهارات التي يحتاجونها لتعبئة الموارد اللازمة للتنمية.

٧١ - وأضافت أن غواتيمالا وقّعت، ولكنها لم تصادق بعد، على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأضافت أن حكومتها تتفاوض مع الحكومة الكندية والحكومة الشيلية ومع مجموعة من دول أمريكا الوسطى بشأن التدابير الرامية إلى ضمان حقوق عمال غواتيمالا المهاجرين، وأن هناك خططاً لتعديل التشريع المحلي ذي الصلة. واسترسلت تقول إن قانون الهجرة يعتبر الاتجار في المهاجرين جنائية. واختتمت بقولها إن المنظمة الدولية للهجرة أجرت دراسة ووضعت خطة عمل لإدارة الهجرة الداخلية والخارجية، تجري حالياً مراجعتها بواسطة الإدارات الحكومية المعنية.

المادتان ١٥ و ١٦

لتقديم تدريب على تعلم القراءة والكتابة في أبعد مناطق البلد. وأضاف أنه توجد برامج خاصة تستهدف النساء الأصليات اللاتي يتلقين تعليمًا بلغاتهن الأصلية. وبصفة عامة، استفاد قرابة من ٢٩٠ ٠٠٠ من الكبار من البرنامج الوطني لتعليم القراءة والكتابة، إضافة إلى ٩٤ ٨٠٠ شخص استفادوا من البرامج التالية لتعلم القراءة والكتابة. واحتتم بقوله إن مما يؤسف له عدم توافر بيانات مصنفة بحسب الجنس.

٦٧ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): قالت إن طلاب جامعة سان كارلوس التي تديرها الدولة يبلغ عددهم ٣ ٧٩٢ منهم ١ ٦٨٦ طالبة. وأضافت أنه لا توجد بيانات عن عدد الطلاب المنتمين إلى جماعات السكان الأصليين، أو عن عدد النساء اللاتي يحاضرن في الجامعة. وفيما يتعلق ببرامج الإسكان لصالح فئات السكان المشردين والمسرّحين، ذكرت أن النساء يمثلن أقل من ١١ في المائة من متلقي الإعانات، وأكدت أن نسبة الـ ٨٩ في المائة الباقية من المتلقين كانوا من الأزواج.

٦٨ - السيدة باريرا (غواتيمالا): قالت إن جميع العمال يتمتعون بالحد الأدنى من الحقوق المنصوص عليها في الدستور وقانون العمل. وأضافت أن عمال المنازل يحق لهم الحصول على مزايا مثل الإجازات المدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر والتعويض في حالة الفصل غير العادل؛ وأوضحت أنهم غير مشمولين بقوانين الحد الأدنى للأجور. ومضت تقول إن ثمة خلافات تنشأ أحياناً بسبب أنه وفقاً لقانون العمل، يمكن أن يبرم أرباب الأعمال اتفاقيات شفوية مع عمال المنازل، عوضاً عن عقود العمل الرسمية. وأضافت أن ثمة إجراء يجري اتخاذه للتعامل مع تجاوزات أرباب الأعمال في قطاع الصناعة بالمناطق الحرة (ماكويلا). وأنه تم بصفة خاصة إنشاء آلية مراقبة لضمان التزام أرباب الأعمال بقواعد السلوك ذات الصلة، وأنه يجري تعليم العمال بشأن

٧٢ - السيدة شين: قالت إن حكومة غواتيمالا تستحق الثناء للتقدم المحرز في إصلاح القانون المدني. وأضافت أنه يشغلها مع ذلك أنه في حين أن الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٨ سنة فإن الأولاد يستطيعون الزواج في سن ١٦ سنة والفتيات في سن ١٤ سنة بموافقة أبوية. وسألت عن السبب الذي من أجله يختار كثير من المتزوجين المعيشة فيما يسمى بالزيجات بحكم الواقع وليس الزواج، وعمّا إذا كان هؤلاء الرجال والنساء يتمتعون بنفس الحق في وراثة الممتلكات، وعن الكيفية التي تتعامل بها الدولة الطرف مع الحالات التي يتعارض فيها القانون المدني مع الممارسات العرفية لجماعات السكان الأصليين.

٧٣ - السيدة جاسبارد: أشارت إلى أن ما يقرب من واحدة من كل ثلاث نساء تعيش مع شريكها في رابطة قائمة على أساس الأمر الواقع، وقالت إنه ليس من الواضح ما إذا كانت هناك أي قوانين تنظم هذه الرابطات، وما هو الوضع القانوني لأولاد والدين غير متزوجين، وما إذا كان بوسع النساء طلب نفقة في حالة انحلال علاقتهن تلك.

٧٤ - السيدة غونزاليس مارتينيز: سألت عما إذا كانت هناك أي تدابير أُتخذت لزيادة الوعي العام بإصلاح القانون المدني، وما إذا كانت هناك نساء أقمن دعاوى قضائية للطلاق بسبب العنف المنزلي، وهو الحق الذي أنشأه القانون الجديد بشأن الوقاية من العنف الأسري والمعاقبة عليه والقضاء عليه.

٧٥ - السيدة فيرير غوميز: استفسرت عما إذا كان الآباء الذين يمتنعون عن دفع النفقة معرضين للعقاب بمقتضى القانون الجنائي.

٧٦ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): قالت إن الرجال والنساء في زيجات الأمر الواقع لديهم نفس الحقوق والالتزامات كالأزواج والزوجات. ومضت تقول إن القانون

تم مؤخرًا تعديله لكي يسمح للأمهات غير المتزوجات بإعطاء أطفالهن لقب الأب ولقبهن، بما يزيل وصمة العار التي يواجهها هؤلاء الأطفال. وأضافت أن قانون المواريث لا يميز بين الرجال والنساء. ومع ذلك يجري العرف فيما بين السكان الأصليين، على أن يرث الرجال الممتلكات. وذكرت أن ثمة دعوى أقيمت تطعن في دستورية تلك الممارسة، ولكن المحكمة الدستورية لم تصدر حكمًا بشأنها بعد. ولسوء الحظ، لا توجد أي آلية مؤسسية لممارسة ضغط على المحكمة للتعجيل بإصداره.

٧٧ - السيدة سوبرانيس (غواتيمالا): قالت إن حكومتها تخطط لرفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات مع الموافقة الأبوية من ١٤ إلى ١٦ سنة. وأضافت أن الزواج المبكر منتشر في غواتيمالا، ولا سيما فيما بين نساء السكان الأصليين، وأن التشريع الحالي يعكس الأنماط الاجتماعية الثقافية المستقرة منذ زمن طويل. واسترسلت تقول إنه في أعقاب إصلاح القانون الجنائي، ألغي نظام توجيه الاتهام الجنائي لعدم دفع النفقة، وإن كانت حكومتها تسعى إلى إلغاء هذا التغيير. وأشارت إلى أنه في حين يمكن أن يرفع المواطنون قضايا مدنية للحصول على نفقة، فإن القضاة لديهم سلطة رفض هذه القضايا وأمر الأطراف بأن يصلوا إلى تسوية خارج المحكمة إذا كانت المبالغ المتعلقة بتلك القضايا ضئيلة جدًا. ومضت تقول إن المنظمات غير الحكومية للمرأة تشن حملة لإلغاء ذلك الوضع. ومضت تقول إن الاتفاقية المعنية بهوية وحقوق السكان الأصليين تنص على ضرورة الاعتراف بالممارسات العرفية لمجموعات السكان الأصليين في قانون غواتيمالا. ووفقًا للاتفاقية، يجري إنشاء آلية تكون همزة الوصل بين القانون العرفي والتشريع المحلي. واحتتمت بقولها إن غواتيمالا انضمت إلى الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة.

- ٧٨ - الرئيسة: قالت إنه ينبغي للدولة الطرف ضمان أن تنشر على أوسع نطاق ممكن الملاحظات الختامية للجنة فيما يتعلق بالتقريرين الثالث والرابع الجامعين والتقرير الدوري الخامس لغواتيمالا، بما في ذلك من خلال ترجمتها إلى اللغات المحلية وتوزيعها على المنظمات غير الحكومية وعلى مجموعات النساء من السكان الأصليين. ومضت تقول إن شعب غواتيمالا يستحق الثناء للمحصلة الناجحة لعملية السلام وإدماجها في عملية التنمية. وأعربت عن ثقتها في أن التقرير المرحلي القادم سوف يظهر مزيداً من التحسن في وضع المرأة في غواتيمالا وخاصة في مجال الصحة.
- ٧٩ - السيدة كرفانتيس توبياس (غواتيمالا): قالت إن الحوار مع اللجنة كان بناءً ومفيداً وأن توصياتها سوف تشكل إسهاماً قيماً جداً في الجهود الرامية إلى تعزيز وضع المرأة في غواتيمالا. وأضافت أنه تم إحراز تقدم كبير، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. واختتمت بأن حكومتها ملتزمة بزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث، وتحسين الصحة التناسلية والعقلية للمرأة، وتحقيق مزيد من الامتثال للاتفاقية.
- رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.